



# اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

29 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

"لا يجتمع الاحتلال مع حقوق الإنسان"



[www.gicj.org](http://www.gicj.org)

Postal address: P.O. Box: GICJ 598 CH-1214 Vernier, Geneva – Switzerland

Email: [info@gicj.org](mailto:info@gicj.org) Tel: +41 22 788 19 71 Mobile: +41795365866

Office Address: 150 Route de Ferney, CH 1211 Geneva 2 – Switzerland

## ملخص تنفيذي

منذ أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 40/32 ب، بخصوص "قضية فلسطين"، عام 1977، تم اختيار تاريخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني، كيوم دولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ففي هذا اليوم، ترتب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير قابلة للتصرف لعقد اجتماع خاص بذلك في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بحضور كل من: رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وممثلي هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية حيث يعبرون من خلال كلماتهم عن تضامنهم مع القضية الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم حكومات الدول والمجتمع المدني بإبداء رسائل التضامن مع الشعب الفلسطيني، كما ويتم عرض أفلام عن فلسطين وتنظيم المعارض والفعاليات الثقافية التوعوية.

# 29 NOV INTERNATIONAL DAY OF SOLIDARITY WITH THE PALESTINIAN PEOPLE

إن الهدف من إحياء هذا اليوم هو تذكير العالم بأن قضية فلسطين لازالت غير محلولة، حيث لا زال الشعب الفلسطيني يعاني من الانتهاكات الخطيرة لحقوقه الأساسية. وعلى وجه التحديد، تلك المكفولة له في القرارات المختلفة للأمم المتحدة مثل: حق تقرير المصير (القرار رقم 3236 لعام 1974)، وحق العودة (القرار رقم 194 لعام 1948)، والحق في دولة مستقلة ذات حدود محددة يعيش فيها الفلسطينيون بكرامة بدون خوف أو تهديد (القرار رقم 242 لعام 1967).

وقد تم اختيار هذا التاريخ بعناية فائقة، حيث أنه يمثل ذكرى لنقطة التحول في تاريخ الشعب الفلسطيني. فهو اليوم الذي تبنت فيه الجمعية العامة القرار رقم 181 (II) والذي دعا إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين، يهودية وفلسطينية. ولكن، في الوقت الذي تم إنشاء فيه دولة يهودية، تعرض الشعب الفلسطيني إلى أبشع المجازر وأكبر تهجير قسري في تاريخهم.

لقد كانت القضية الفلسطينية محط اهتمام بالغ لمركز جنيف الدولي للعدالة، حيث يتابع بشكل مستمر الاعتداءات اليومية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، كما ويعمل المركز بشكل دائم على جلب اهتمام هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والمجتمع الدولي لهذه الاعتداءات ولرفض الاسرائيلية بالاستمرار في ارتكاب هذه الجرائم طوال هذه العقود، هو الغياب الصادم للمساءلة وعدم قيام المجتمع الدولي باتخاذ أي اجراءات لمحاسبة الكيان الصهيوني على انتهاكاته الجسيمة. واليوم، يؤد مركز جنيف الدولي للعدالة أن ينضم لاحياء هذه الذكرى الهامة واطهار تضامنه العميق مع الشعب الفلسطيني، والتذكير بأسوأ جرائم حقوق الانسان التي لازال يتعرض لها الفلسطينيون منذ 68 عاماً. كما ويؤد مركز جنيف في هذا السياق، أن يحث على إيقاف الانتهاكات الجسيمة و انتهاء سياسة الفصل العنصري الذي تنتهجه السلطات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

## ملخص تاريخي عن القضية الفلسطينية:

نكبة 1948

شهد عام 1948 بعض من أشنع الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني. فقد تم في هذا العام تحقيق وعد بانفور بإيجاد وطن قومي لليهود على أرض فلسطين. وتسبب هذا في تشريد حوالي 726,000 فلسطيني<sup>1</sup>، ناهيك عن تدمير 600 قرية



فلسطينية، بالإضافة إلى المجازر الصادمة التي تم ارتكابها مثل تلك التي حدثت في قرية دير ياسين، والتي نتج عنها مقتل ما يزيد عن 360 فلسطيني أغلبهم من النساء والأطفال والشيوخ خلال ساعات قليلة. وسُمي هذا الحدث التاريخي لاحقاً بـ "النكبة الفلسطينية".

وبعد إقامة دولتهم، أصدرت الحكومة الإسرائيلية عدداً من القوانين التي من شأنها حرمان الفلسطينيين وأحفادهم من العودة إلى بيوتهم أو المطالبة بممتلكاتهم. ومنذ ذلك الوقت و قضية اللاجئين تمثل مشكلة محورية

في القضية الفلسطينية. ويوجد اليوم حوالي 11.8 مليون فلسطيني حول العالم منهم 5.2 مليون موزعين على 33 مخيماً في لبنان وسوريا والأردن، بينما يوجد 4.5 مليون آخرون داخل فلسطين معظمهم يعيش في مخيمات النزوح في غزة والضفة، بينما يعيش 1.4 مليون فلسطيني كمواطنين درجة ثانية داخل إسرائيل، وبقي حوالي 665 ألف فلسطيني مشرداً حول العالم<sup>2</sup>.

ويجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين كانوا قد صنّفوا ما حدث في فلسطين كجريمة تطهير عرقي، بينما اعتبرها آخرون جريمة حرب ما زالت مستمرة إلى الآن.

<sup>1</sup><http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1683&mid=3915&wversion=Staging#>

<sup>2</sup> <http://www.maannews.net/Content.aspx?id=661631>

## 1967 حرب الأيام الستة

على الرغم من أن قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة يعطي إسرائيل 56% من الأرض مع بقاء القدس تحت



وصاية دولية خاصة، عملت الدولة حديثة

الانشاء (اسرائيل) على مصادرة المزيد من

الأراضي وحرمان الفلسطينيين من أي

فرصة لإقامة دولة أو العيش في سلام.

وفي يونيو/حزيران 1967، خلال حرب

الأيام الستة، تمكنت إسرائيل من احتلال ما

تبقى من أرض فلسطين، الضفة الغربية

وقطاع غزة، مسببة موجة نزوح أخرى

تسببت في تشريد حوالي 300 ألف فلسطيني

من أرضهم حيث كانت السلطات الاسرائيلية

ترتكب المجازر الفظيعة ضدهم.

## سنوات من الانتهاكات

إن قائمة الانتهاكات الحقوقية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي لكل من قوانين ومبادئ القانون الدولي تبدو

بلا نهاية. وما زالت حياة الفلسطينيين تزداد سوءاً عقداً عقب الآخر، حيث يتم فرض المزيد والمزيد من القيود على كل

نواحي الحياة، ويتم اقرار قوانين عنصرية جديدة وإصدار أوامر عسكرية بشكل يومي الأمر الذي جعل الحياة لا تطاق.

إن الجزء الحزين في القصة هي أن العالم كله يغمض عينيه عن كل هذه الانتهاكات، تاركاً المجال لسلطات الاحتلال للتمتع

بحصانة كاملة والتصرف بدون خوف من أن يتم محاسبتها على جرائمها.

وفي هذا السياق، يعمل مركز جنيف الدولي للعدالة بشكل مستمر على لفت أنظار المجتمع الدولي إلى هذه الانتهاكات

اللانهاية تجاه القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، بالإضافة إلى التذكير بالمعاناة اليومية التي يعيشها

الشعب الفلسطيني، كما ويحث المركز بشكل مستمر على جلب اسرائيل للعدالة لمحاسبتها على جرائمها.

وسنستعرض في هذا البيان بعض الأمثلة من القائمة غير المنتهية لجرائم الاحتلال

## ✳ جدار الفصل العنصري

إن واحدة من أكبر انتهاكات القانون الدولي التي ترتكبها اسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني هو بناء جدار فصل عنصري

على طول الخط الأخضر، بل وإلى داخل الأراضي الفلسطينية، حيث أن حوالي 85% من الجدار يقع في الناحية

الفلسطينية. ولقد تسبب هذا الجدار في فصل العائلات الفلسطينية عن بعضها وعزل حوالي 25 ألف فلسطيني عن باقي

الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.



إن لهذا الجدار، والذي يقع في ارتفاع يبلغ ثمانية أمتار وطول يبلغ 280 ميل، تأثيرات اقتصادية مدمرة على حوالي 200 ألف فلسطيني، حيث تسبب بناء الجدار في حرمان الفلسطينيين من ممتلكاتهم الخاصة، وفرض القيود على حركتهم، وصادر أراضيهم، وقطع الموارد عنهم. ناهيك عن أنه سمح لإسرائيل بضم أجزاء كبيرة من الأراضي المقررة للشعب الفلسطيني وفقاً للاتفاقيات الدولية، مما أدى إلى تغيير جغرافي آخر في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن مثل

هذه النتائج تمثل انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، ولائحة لاهاي لعام 1907، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في عام 2004، صدر قرار عن محكمة العدل الدولية يقر بعدم قانونية هذا الجدار حيث أنه يخالف قواعد القانون الدولي وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. ولذلك حثت اسرائيل على إيقاف بناء الجدار وتدمير ما تم بناؤه. ولكن، على الرغم من ذلك، ما زالت اسرائيل مستمرة في توسيع الجدار إلى يومنا هذا مضاعفةً معاناة الشعب الفلسطيني.

### ✳ توسيع المستوطنات

على الرغم من كل قرارات الأمم المتحدة والنداءات من قبل المجتمع الدولي إلى اسرائيل لحثها على إيقاف مشروعها الاستيطاني داخل الأراضي المحتلة، إلا أنه هنالك اليوم ما يزيد على 200 مستوطنة صهيونية يقطنها حوالي 400 ألف مستوطن يهودي. ولا يزال التوسع الاسرائيلي على الأراضي الفلسطينية قائماً ويبدو بعيداً كل البعد عن الانتهاء.

وفي الوقت الذي يعيش فيه المستوطنون اليهود في ظل القانون المدني الاسرائيلي متمتعين بكافة حقوق المواطنين الاسرائيلي، يعيش الفلسطينيون -في نفس المنطقة- تحت القانون العسكري. وتزداد الحياة صعوبةً يوماً بعد الآخر حيث تستمر المستوطنات المقامة في مصادرة أراضيهم الزراعية، وفرض القيود على حركتهم وحرمانهم من الوصول إلى الموارد التي يحتاجونها، مثل الماء.



إن تزايد عدد المستوطنات يؤدي أيضاً إلى زيادة العنف الممارس من قبل المستوطنين ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وفقاً لمكتب الأمم المتحدة للشؤون الانسانية، فقد تم تسجيل بمعدل حادثتين أسبوعياً خلال عام 2016. إنه من النادر أن يتم التبليغ عن مثل هذه الحوادث نظراً للخوف من الانتقام على يد الشرطة الاسرائيلية، هذا بالإضافة إلى أن فرصة أن يتم فتح تحقيق فعال في الحادثة هو 1.9% فقط!<sup>3</sup>

كما أنه في حال تم تبني القانون المطروح حديثاً والذي من شأنه أن يعطي اسرائيل الحق في مصادرة الأراضي الخاصة بالفلسطينيين فإن هذا سيؤدي إلى شرعة المستوطنات غير القانونية المقامة على اراضٍ مسروقة. وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، عبّر المقرر الخاص بوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، السيد ميشيل لوندك، عن قلقه البالغ ازاء هذا القانون المقترح قائلاً بأنه: "يجب على المجتمع الدولي أن يكون واضحاً تماماً تجاه اسرائيل.. إن ضم الأراضي المحتلة يشكل خرقاً واضحاً للقانون الدولي. وفي حال مضت اسرائيل بأي خطوة، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعداً ليس فقط لادانة الفعل ولكن لاتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف هذه الانتهاكات".

ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه الأفعال تمثل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، والتي تنص على أنه لا يحق للقوات المحتلة أن تصادر الأراضي الخاصة بالسكان أو تنقل شعبها إلى داخل الأراضي المحتلة.

<sup>3</sup> See more at: <http://mondoweiss.net/2016/09/neglecting-settler-violence/#sthash.bHjh6HgU.dpuf>

## ✽ انتهاكات القدس والمسجد الأقصى



إن وضع القدس لهو من أكثر الأمور حساسية في القضية الفلسطينية، حيث أن كلا الفلسطينيين واليهود يدعون أحقيتهم بالمدينة المقدسة. وترتكب قوات الاحتلال الاسرائيلية انتهاكات جسيمة ضد الفلسطينيين في القدس وضد مقدساتهم. وعلى وجه التحديد، ترتكب اسرائيل انتهاكاتٍ صارخة ضد المسجد الأقصى. إن المسجد، الذي كان يتمتع بوضع خاص منذ عام 1757، لطالما عُرف بأنه مكان خاص بالمسلمين. ولكن، منذ أن احتلت اسرائيل البلدة القديمة (القدس) عام 1967، حيث يقع المسجد الأقصى، قامت بادعاء أحقية اليهود بالمكان المقدس ووضع القيود على المسلمين في الوصول إلى المكان والصلاة فيه.

وتعود بداية الانتهاكات ضد المسجد الأقصى لعام 1969 عندما قام مجموعة من المتطرفين اليهود باشعال حريق داخل المسجد الأقصى مما تسبب بأضرار جسيمة في المكان<sup>4</sup>. واستمرت الانتهاكات بشكل منظم من قبل القوات الحكومية الاسرائيلية والمتطرفين اليمينيين والمجموعات التي تطلق على نفسها "مجموعات المعبد". وإلى جانب الاقتحامات المتكررة ومحاولات حرق المكان، فإن لدى القوات الاسرائيلية خطة استراتيجية أكثر وضوحاً والتي تهدف إلى الهدم الكلي للمسجد الأقصى، وذلك من خلال سنوات من الحفريات الخطيرة التي تقوم بها تحت المسجد الأقصى والتي وصلت إلى أساسات المبنى المقدس<sup>5</sup>.

كما تزايدت وتيرة الانتهاكات بشكل أكبر عام 2015، حيث تم منع الفلسطينيين في مرات كثيرة من فرصة الدخول والصلاة داخل المسجد، بينما يُعطى اليهود الحق في ذلك. بالإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت الاقتحامات إلى داخل المكان المقدس أمر منظم، حيث أنه خلال ذلك العام فقط، تعرض المسجد لحوالي 11,307<sup>6</sup> اقتحاماً من قبل المستوطنين. وتسبب هذا الوضع

<sup>4</sup><http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2008/8/24>.

<sup>5</sup><http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/4/6/>.

<sup>6</sup><http://imemc.org/article/74498/>

في التصعيدات التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 2015، والتي أدت إلى استشهاد حوالي 34 شخصاً في القدس الشرقية، بينهم 6 أطفال ذكور وطفلة واحدة<sup>7</sup>. كما وحُرم الجرحى الفلسطينيون في تلك الحوادث من الحصول على الاسعافات الأولية أو الرعاية الصحية بل تم تركهم للنزيف حتى الموت بينما تحيطهم الشرطة الاسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، كشفت التسجيلات عن تعرض الفلسطينيين للضرب والاهانة على يد المستوطنين بينما تحميهم الشرطة. كما وتم اعتقال حوالي 2,297 فلسطيني من القدس خلال عام 2015، بما في ذلك 860 طفلاً (105 منهم تحت سن الـ12) و219 امرأة<sup>8</sup>.

في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2016، أصدرت منظمة اليونسكو قراراً جديداً يدين خلاله الانتهاكات التي ترتكبها الشرطة الاسرائيلية والمستوطنون، والقيود التي يتم فرضها على المسلمين لدخولهم الأماكن الدينية. وفي الوقت ذاته، عرفت المنظمة اسرائيل كـ "قوة احتلال"<sup>9</sup>. ولكن الأكثر أهمية وحساسية من ذلك كله هو أن المنظمة نفت أي صلة لليهود بالمسجد الأقصى وقامت بالاعتراف به كمان خاص بالمسلمين فقط<sup>10</sup>.

## ✽ الأسرى الفلسطينيون

إن من أهم القضايا التي يعاني منها الشعب الفلسطيني هي قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، حيث أنه وفقاً لإحصائيات وزارة شؤون الأسرى والمحررين، فقد بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال منذ عام 1967 إلى اليوم ما يعادل 20% من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويقع اليوم ما يزيد على 11 ألف أسير فلسطيني في سجون الاحتلال من بينهم 69 امرأة<sup>11</sup>.

كما أنه يتم محاكمة الأسرى الفلسطينيين، معظمهم من المدنيين، أمام المحاكم العسكرية حتى في حالات الجرح البسيطة مثل رمي الحجارة. وفي هذه المحاكم يحرم الفلسطينيون من حقوقهم الأساسية كالحصول على محاكمة عادلة.

وفي السجون، يتعرض الأسرى إلى شتى صنوف التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية، ويتم احتجازهم في الحبس الانفرادي لفترات طويلة بالإضافة إلى حرمانهم من زيارة عائلاتهم لهم والإهمال الطبي.

إن الاعتقال التعسفي هو أيضاً ممارسة شائعة من قبل السلطات الاسرائيلية، فتحت غطاء الاعتقال الإداري، تقوم اسرائيل باحتجاز ما يزيد على 700 فلسطيني<sup>12</sup> في سجونها بدون تهمة أو محاكمة في اختراق كامل للقانون الدولي وسوء استخدام

<sup>7</sup> <http://imemc.org/article/74498/>

<sup>8</sup> <http://imemc.org/article/74498/>

<sup>9</sup> <http://www.aljazeera.com/news/2016/10/israel-suspends-unesco-ties-al-aqsa-resolution-161014094246490.html>

<sup>10</sup> <https://www.theguardian.com/world/2016/oct/26/unesco-adopts-controversial-resolution-on-jerusalem-holy-sites-israel>

<sup>11</sup> <http://mod.gov.ps/wordpress/?p=605>

<sup>12</sup> <http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=15447>





### اعتقال القاصرين

بتاريخ 2 أغسطس/آب 2016، صادق الكنيست الاسرائيلي على قانون جديد يسمح بمحاكمة الأطفال تحت سن الـ 14 عاماً. ويعطي هذا القانون للسلطات الاسرائيلية الحق في "اعتقال القاصر المتهم بارتكاب جرائم خطيرة مثل القتل، محاولة القتل، والقتل غير المتعمد حتى إن كان هو أو هي تحت سن الأربعة عشرة عاماً"<sup>13</sup>. ويعني هذا أن اسرائيل تفضّل اتباع أسلوب العقاب بدلاً من أسلوب اعادة التأهيل والذي هو التعامل المفضّل مع الأطفال المنخرطين في جرائم خطيرة وفقاً للمعايير الدولية للعدالة في التعامل مع الأحداث<sup>14</sup>.

لقد تم المصادقة على هذا القانون عقب محاكمة الطفل الفلسطيني أحمد منصور (13 عاماً) بالسجن مدة 12 عاماً بتهمة محاولة طعن مزعومة<sup>15</sup>.

وعلى الرغم من أن هذا القانون هو جزء من القانون الجزائي الاسرائيلي وبالتالي يفترض تطبيقه على كل من الأطفال الاسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، إلا أن الأدلة قد كشفت بأن الأطفال الفلسطينيين هم الأكثر عرضة لهذا القانون ويعانون من تمييز عنصري حاد منذ لحظة الاعتقال ويحرمون من حقوقهم الأساسية.

وإلى جانب هذا القانون، هنالك القوانين العسكرية، التي يعيش في ظلها الفلسطينيون في الضفة الغربية. وتسمح هذه القوانين المتطرفة باعتقال الأحداث في سن الثانية عشرة حتى في الجرح البسيطة. على سبيل المثال، فإن هنالك قوانين

<sup>13</sup> [http://www.dci-palestine.org/new\\_israeli\\_law\\_allows\\_children\\_as\\_young\\_as\\_12\\_to\\_be\\_jailed](http://www.dci-palestine.org/new_israeli_law_allows_children_as_young_as_12_to_be_jailed)

<sup>14</sup> [http://www.dci-palestine.org/new\\_israeli\\_law\\_allows\\_children\\_as\\_young\\_as\\_12\\_to\\_be\\_jailed](http://www.dci-palestine.org/new_israeli_law_allows_children_as_young_as_12_to_be_jailed)

<sup>15</sup> <http://english.pnn.ps/2016/11/07/14-year-old-ahmad-manasra-sentenced-with-12-years-in-israeli-jail/>

تسمح بمحاكمة الأطفال الفلسطينيين لعشر سنوات سجن في حالة رمي الحجارة على تجمع اسرائيلي بدون نية إحداث إصابات، بينما تقضي ب 20 عاماً من السجن بتهمة رمي الحجارة بهدف إحداث إصابات<sup>16</sup>.

ووفقاً للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (فرع فلسطين)، فإن اسرائيل تعد الدولة الوحيدة في العالم التي تحاكم ما بين 500 إلى 700 طفل سنوياً أمام المحاكم العسكرية، ويحرم معظمهم من حقهم الأساسي في محاكمة عادلة<sup>17</sup>.

### ✽ حصار مستمر منذ عقد من الزمان

يعيش الفلسطينيون في غزة منذ أكثر من عشر سنوات تحت حصار خانق فرض القيود على حركتهم ووصولهم لحاجاتهم الأساسية للحياة الكريمة، أهمها الكهرباء والمياه النظيفة والوقود. وكان لهذا بالتأكيد آثاره الوخيمة على كل مناحي الحياة الاقتصادية والتطويرية والصحة والتعليم إلخ ..

وكان هذا لا يكفي، تعرّض القطاع المحاصر إلى ثلاثة هجمات قاسية من قبل الاحتلال الاسرائيلي، وهي عملية الرصاص المصبوب (2008-2009)، عملية عمود السحاب (2012)، وعملية الجرف الصامد (2014). وقد تسببت هذه الاعتداءات في دمار وقتل واسع النطاق، ثم الحرمان من الحصول على مواد البناء اللازمة لإعادة البناء، تاركة عدد كبير من المواطنين بلا مأوى.



### ✽ قتل واسع النطاق

تشير الأرقام إلى أنه منذ احتلال فلسطين عام 1948، فإن حوالي 510,000 فلسطيني كانوا قد قُتلوا على يد القوات الاسرائيلية<sup>18</sup>. ويتم قتل الفلسطينيين بطرق مختلفة منها القنص المباشر أو الإهمال الطبي في السجون، أو خلال الاشتباكات بين الفلسطينيين والقوات الاسرائيلية، أو القصف الحاد والعشوائي بالطائرات والبوراج والمدفيعات والالات الثقيلة. على

<sup>16</sup> [http://www.dci-palestine.org/new\\_israeli\\_law\\_allows\\_children\\_as\\_young\\_as\\_12\\_to\\_be\\_jailed](http://www.dci-palestine.org/new_israeli_law_allows_children_as_young_as_12_to_be_jailed)

<sup>17</sup> [http://www.dci-palestine.org/increasing\\_numbers\\_of\\_palestinian\\_children\\_held\\_in\\_solitary\\_confinement](http://www.dci-palestine.org/increasing_numbers_of_palestinian_children_held_in_solitary_confinement)

<sup>18</sup> <https://sites.google.com/site/palestiniangenocide/>

سبيل المثال، في اعتداء 2014 (والذي استمر ل 50 يوماً) ضد قطاع غزة، تم استهداف ومقتل حوالي 2200 فلسطيني، معظمهم مدنيين (من بينهم 490 طفلاً)، بينما تم إصابة حوالي 11 ألف مدني (من بينهم 3000 طفل).<sup>19</sup>

## ✳ الهدم الجزائي

من السياسات التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني هي سياسة الهدم الجزائي للمنازل والذي يعتبر نوع من أنواع العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين والذي يمكن أن يرقى لجريمة حرب. وتتمثل هذه السياسة في تدمير منزل العائلة للأشخاص المتهمين أو مشتبه بهم بارتكاب اعتداءات ضد الاسرائيلين. إن مثل هذه الممارسات من شأنها إحداث ضرر مادي ونفسي لأفراد العائلة والجيران الذين ليس لهم أي صلة بالاعتداء المزعوم.

وقد تم تدمير 700 منزلاً باستخدام هذه السياسة، مما تسبب بتشرد الالاف من الفلسطينيين من منازلهم، من بينهم الأطفال والنساء.

## أهمية هذا اليوم

إنه من الأهمية بمكان في ظل كل هذه المعاناة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في داخل الأراضي المحتلة أو اللاجئين خارجها، أن يكون هناك يوم لاطهار التضامن مع قضيتهم. إن المجتمع الدولي الذي سمح لهذا السيناريو المؤلم أن يستمر



لأكثر من نصف عقد من الزمن بدون أن يتخذ أي اجراء حقيقي لوضع حدٍ له، لديه مسؤولية كبيرة اتجاه هذا الشعب. وفي هذا السياق، أقل ما يمكن فعله لتخفيف معاناتهم هو منحهم الأمل في غدٍ أفضل واطهار بأن هنالك في الواقع من يهتم لقضيتهم.

في كلمته في ذكرى هذا اليوم العام الماضي(2015)، قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: "اليوم، هنالك 136 دولة تعترف بدولة فلسطين، ويرفر فرعلمها في سماء الأمم المتحدة إلى جانب كل الدول الأعضاء. ولكن، إن هذا التقدم غير ملموس من قبل أطفال غزة، أو سكان نابلس أو الخليل أو القدس الشرقية.. ولذلك دعونا نؤكد على مسؤوليتنا لجلب السلم العادل الذي يستحقه الشعب الفلسطيني والاسرائيلي".

إن احدى الخطوات لجلب السلام للمنطقة والعدل للشعب الفلسطيني هو في الحقيقة عن طريق الاقرار بمعاناة هذا الشعب ومن ثم السعي لمنع اسرائيل من الاستمرار في سياساتها العنصرية، ولإيقاف الاحتلال غير الشرعي للأراضي الفلسطينية، وأخيراً محاسبتها على جرائمها ضد الشعب الفلسطيني.

<sup>19</sup> <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/israel-gaza-conflict-50-day-war-by-numbers-9693310.html>

## الخاتمة والتوصيات

بينما تحتفل الأمم المتحدة مع حكومات العالم بهذا اليوم، يحرص مركز جنيف الدولي للعدالة، في المقابل، على أن يكون هنالك اتخاذ لخطوات فعلية بعيداً عن التضامن المجرد. ولذلك، في ظل هذا الحدث المهم، يدعو مركز جنيف المجتمع الدولي وكل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى:

- الضغط على الحكومة الاسرائيلية من أجل التوقف الفوري عن سياستها العنصرية تجاه الفلسطينيين.
- دعوة السلطات الاسرائيلية للامتنال لمسؤولياتها وفق القانون الدولي واحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في دولة مستقلة ذات حدود واضحة كما هو مقرر لها في القوانين الدولية.
- حث السلطات الاسرائيلية على وقف المستوطنات غير القانونية داخل الأراضي الفلسطينية والامتناع عن المصادقة عن أي قانون من شأنه أن يتعارض مع ضوابط القانون الدولي.
- الضغط على الحكومة الاسرائيلية لوقف استكمال بناء جدار الفصل العنصري غير القانوني وتدمير ما تم بناؤه.
- اتخاذ كل الاجراءات اللازمة من أجل ضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين والحصول على التعويضات، كما هو منصوص في قرار الأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948.
- حث السلطات الاسرائيلية للتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ومنحهم حق الوصول إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل معاينة الوضع الحقوقي عن كثب.
- دعوة السلطات الاسرائيلية لاحترام أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الانساني، بالإضافة إلى حماية حقوق الأطفال الفلسطينيين ومراعاة مصالحهم المثلى عند التحقيق في مشاركتهم في أي أعمال عنف مزعومة.
- حث هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتحديداً المقرر الخاص بوضع حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على فتح تحقيق عاجل وشامل في كل الانتهاكات التي تمارسها السلطات الاسرائيلية سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية أو القدس الشرقية.
- اتخاذ كل الاجراءات اللازمة من أجل التمكن من رفع الانتهاكات التي ترقى لجرائم حرب أو جرائم ضد الانسانية إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل التحقيق فيها ومحاسبة اسرائيل على جرائمها.



# مركز جنيف الدولي للعدالة

منظمة مستقلة، غير حكومية، وغير ربحية



0041227881971



0041795365866



info@gicj.org



Geneva4Justice



www.gicj.org



facebook.com/GIC4J